الأزمة اليمنية صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية

The Yemeni crisis: a struggle between regional powers with local tools

الدكتورة/ فاطمة الزهراء بوسكران [1،2،3]

[1] **جامعة الجزائر 3، (الجزائر)**

[2] **مخبر السياسات التنموية والانتقال الطاقوي في الجزائر، جامعة مستغانم**

[3] **المؤلف المراسل:** bousekrane.fatima@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/11/08 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/08/04 **تاريخ النشر:** 2021/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ نور الدين مهري (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ عادل جريبيع (جامعة الوادي)

ملخّص:

شهد اليمن منذ بداية تأسيسه حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب عدد من العوامل المتشابكة سواء داخليا أو خارجيا، و التي تعمل على ديمومة الصراع واستمرارية العنف والاقتتال، فالأزمة اليمنية لم تبق في إطار داخلي بين أطراف محلية بل أصبحت مسرحا للصراع بين القوى الإقليمية، وعليه فإن ورقتنا البحثية هذه تهدف إلى رصد وتحليل سياسات الدول الإقليمية وتحديدا إيران والسعودية حيال الأزمة اليمنية.

وتأتي إشكالية بحثنا على الشكل التالي: كيف وظفت القوى الإقليمية الفواعل المحلية اليمنية في صراعها الرامي لبسط النفوذ والسيطرة على المنطقة العربية؟ وكيف ساهم ذلك في تعقيد الأزمة اليمنية؟

الكلمات المفتاحية: اليمن؛ الأزمة؛ فواعل محلية؛ إيران؛ السعودية.

Abstract:

Since the beginning of its establishment, Yemen has witnessed a state of political instability due to a number of intertwined factors, whether internally or externally, that perpetuate the conflict and the continuity of violence and fighting. The Yemeni crisis did not remain within an internal framework between local parties, but rather became a scene of conflict between regional powers. Accordingly, this research paper aims to monitor and analyze the policies of regional countries, specifically Iran and Saudi Arabia, regarding the Yemeni crisis.

Key words*: Yemen; the crisis; Local factors; Iran; Saudi Arabia.*

مقدّمة:

بعد اتساع رقعة الاحتجاجات التي اجتاحت الدول العربية عام 2011 وهو ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي، جاء الدور على اليمن الذي شهد حالة لا متناهية من الاضطرابات والعنف وعدم الاستقرار السياسي وضعف في البنية الاقتصادية، بالإضافة إلى سياسات الظلم والتحيز والتهميش التي كان يمارسها نظام علي عبد الله صالح في اليمن أثناء فترة حكمه، وعليه انتفض الشعب اليمني رافضا هذه الأوضاع وكان هدفه بناء دولة العدالة والحرية والمساواة، لكن لم تكن نتائج الانتفاضة كما كان يصبو إليه الشعب اليمني بفعل مجموعة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتشابكة التي زادت من حدة الاضطرابات السياسية والأمنية في البلاد، كصعود قوى وفاعلين جدد داخليا، وانفتاح المشهد على لاعبين إقليميين مثل السعودية و الإمارات وإيران.

وفقا لهذا تأتي الإشكالية المراد إثارتها في هذا الموضوع على النحو التالي:

كيف وظفت القوى الإقليمية الفواعل المحلية اليمنية في صراعها الرامي لبسط النفوذ والسيطرة على المنطقة العربية؟ وكيف ساهم ذلك في تعقيد الأزمة اليمنية؟

الفرضية:

للإجابة على هذا التساؤل افترضنا ما يلي:

تلعب الفواعل المحلية المرتبطة بالخارج دورا سلبيا في الأزمات السياسية الداخلية لدولها.

❖ **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق عدة نقاط نعددها كالتالي:

- إزالة الغموض عن الأزمة اليمنية وذلك القدر من الأدلجة المقصودة، لفهم الأزمة بصورة أدق،
- تسليط الضوء على الأسباب الدفينة والحقيقية وراء التصعيد والتماطل في حل الأزمة،
- إزالة اللبس والتفكير النمطي حول التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط وإعطاء منظور علمي مؤسس وذي مرجعية.

❖ **أهمية الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى محاولة فهم ما يجري على الساحة اليمنية، وتنبع أهميتها من عدة اعتبارات أهمها:

- **الاعتبار الأول:** الصراع الحالي هو صراع مشاريع براغماتية، لذلك فان الدراسة ترصد الصراع في اليمن وتعطيه نظرة علمية،
- **الاعتبار الثاني:** استخدام الدراسة المنظار الواقعي في تفسير الأسباب التي تؤجج الصراع في اليمن، لذلك فان تفردها بهذا الموضوع يجعلها دراسة ذات أهمية بالنسبة للتخصص.

❖ **المنهج المتبع:**

اعتمدنا في دراستنا على منهج دراسة الحالة من خلال التحليل المعمق لأزمات الجمهورية اليمنية. بالإضافة إلى اعتمادنا المقاربة الواقعية والأمن الإقليمي.

المبحث الأول:
أسباب الأزمة اليمنية

من الجدير أن نخوض في الحديث عن الأهمية الجيوستراتيجية لموقع اليمن قبل الحديث عن الأزمة اليمنية لمعرفة تأثير خصوصية المكان على اليمن.

المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لليمن

نسعى من خلال تحديد الأهمية الجيوستراتيجية إلى دراسة الموقع الإستراتيجي لليمن ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السلمية أو الحربية، باعتبار أن الأهمية الجيوستراتيجية في التحليل تقوم على الدمج بين الأبعاد المكانية و السياسية والبشرية والعسكرية والاقتصادية.

الفرع الأول: تحديد موقع اليمن

الموقع هو ذلك الإطار الجغرافي الكبير الذي يحدد علاقات المكان مع غيره من الأماكن والظواهر الطبيعية والبشرية، ويقصد بالموقع الجغرافي مقدار إشراف الدول على البحار أو عدمه ومدى قربها أو بعدها من المناطق الحيوية في العالم؛ تقدر مساحة اليمن 528 ألف كلم مربع، يصل تعداد سكانها إلى أكثر من 20 مليون نسمة (العتابي، 2008، ص.22).

يتميز اليمن بموقع استراتيجي مهم، فهو يقع في المنطقة الجغرافية الواقعة في شبه الجزيرة العربيّة وتحديدا في الجنوب الغربي من قارة آسيا، يحد اليمن شرقا سلطنة عمان، ومن الجهة الغربية البحر الأحمر، والمملكة السعودية شمالا، ومن الجهة الجنوبية خليج عدن وبحر العرب (العقاب، 2010، ص.15).

ترجع الأهمية الجيوستراتيجية لموقع اليمن إلى إشرافه على البحر الأحمر وميزة التحكم في مدخله من الجنوب، بالإضافة إلى هذا يمتلك اليمن مجموعة جزر ذات أهمية جيوسياسية مثل جزيرة (بريم) Périm أو (ميون) Mayyun التي تقسم مضيق باب المندب إلى قناتين شرقية وغربية، وهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ونجد كذلك جزر (حنيش) Hanish وهي جزر استراتيجية مهمة تابعة لليمن و سبق و أن حصل عليها نزاع بين اليمن و إريتيريا، وتعد جزيرة (سوقطرى) Socotra من الجزر المهمة في المحيط الهندي و امتداده في بحر العرب و خليج عمان، وبذلك يمكن القول إن من يسيطر على جزيرة سوقطرى يسطر على مياه خليج عدن ومن يسيطر على خليج عدن بإمكانه أن يسيطر على مضيق باب المندب (العتابي، 2006، ص.226).

الفرع الثاني: أهمية باب المندب ودوره في السياسة الدولية

لعب مضيق باب المندب أدوارا كثيرة في تاريخ الشعوب المطلّة عليه، وكذلك في التاريخ السياسي العالمي، وترجع هذه الأدوار إلى تميّز البحر الأحمر بين بحار العالم بموقعه الفريد فهو يقع عند التقاء قارات العالم الثلاث، كما أنه يشكل حركة الاتصال بين البحار الشرقية والبحار الغربية (العتابي، 2008، ص.210).

وزادت أهميته بعد ظهور أكبر مخزون للبترول في الوطن العربي وخاصة في شبه الجزيرة العربية، حيث يعد طريق ملاحة لقوافل النفط العملاقة القادمة من الخليج العربي ومن الشرق إلى غرب وجنوب وشمال أوروبا وأمريكا، مرورا بمنطقة الشرق الأوسط عبر قناة السويس، ويتحكم مضيق باب المندب بقناة السويس كما يتحكم بحركة الملاحة للكيان الإسرائيلي المتجهة إلى ميناء إيلات عبر مضيق تيران وما قد يترتب عليه من تهديد اقتصادي للكيان (الرقمي، 2015، ص.07).

وبحسب تعبير ألفريد ماهان فإن التجارة هي الأداة الأولى للسياسة، وعلى الأعمال العسكرية أن تقتصر على تأمين الشروط الأفضل لإقامة الحضارة التجارية الكونية (دوغين، 2004، ص.95).

هذه الأهمية الكبيرة لباب المندب هي التي أكسبت المنطقة حيوية واستراتيجية وأهمية اقتصادية، وجعلتها من أكثر المناطق الساخنة في السياسة الدولية، وأصبحت خط صراع دولي كهدف بعينه أو كوسيلة لتحقيق أهداف في مناطق أخرى من العالم، وهذا الأمر جعل الدول المحاذية للبحر الأحمر هدفا مستمرا للغزو والتدخل الخارجي على مر التاريخ (العتابي، 2006، ص.211).

وبناء على ما سبق نقول إن الخصائص الجغرافية لليمن وموقعها الجيوستراتيجي فرض عليها الكثير من المعطيات والتوجهات السياسية التي كانت نتيجتها حرب أهلية في اليمن.

المطلب الثاني: تعثر الديمقراطية كأحد الأسباب الرئيسية للأزمة اليمنية

يمكن وصف الديمقراطية في اليمن بأنها ديمقراطية مع وقف التنفيذ، نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية هناك، وحساسية دول الإقليم من إمكانية نجاح التجربة الديمقراطية في اليمن.

الفرع الأول: تحديات الدولة اليمنية بعد الوحدة

بعدما قامت الوحدة بين شطري اليمن في 22 ماي 1990م برزت قضية مهمة في حياة الدولة والمجتمع هي قضية الديمقراطية، فقد رأى اليمنيون آنذاك أن الديمقراطية هي ضمانة أكيدة لاستمرار مشروع الوحدة، وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ربط الوحدة بشرط اعتماد الديمقراطية، رغم أن النظامين المندمجين هما نظامان شموليان تعامل كل منهما قبل الوحدة بطريقته و التي هي بالتأكيد لا تتفق مع قيم الممارسة الديمقراطية المتعارف عليها، كما أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ربط الوحدة بالديمقراطية و المتمثلة في الاضطرابات والمشاكل السياسية والاقتصادية التي عاشها اليمن على مدار سنوات طويلة، فاختيار اليمنيين للنظام الديمقراطي هو نتيجة طبيعية للحرمان و المعاناة التي عايشوها بسبب ظلم و كبت نظام الأئمة في مراحل معينة، و قهر الاستعمار في مراحل أخرى، بالإضافة إلى تضييق الخناق على الأحزاب الوطنية في ظل النظامين الشموليين قبل الوحدة، دون أن ننسى التغيرات التي طرأت على العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، كل هذه العوامل شكلت الدافع للاندماج والوحدة بالاعتماد على الوسائل السلمية و الديمقراطية خاصة بعدما أثبت الحوار السياسي السلمي جدواه عكس الحل العسكري الذي فقد مبرراته.

ولتحقيق هذا الهدف (تبني النهج الديمقراطي) تم وضع مجموعة من الشروط السياسية التي فرضتها طبيعة الحوارات بين قيادتي الشطرين، والتي قادت إلى الاتفاق على تحقيق الوحدة الاندماجية

مقترنة بالتعددية السياسية وحرية الرأي، في شكل نظام سياسي جديد يعتمد على مبدأ الإقرار بالممارسة الديمقراطية لتداول السلطة سلميا.

لكن قرار التحول نحو الديمقراطية ليس بالأمر الهين، فهذه العملية تصاحبها جملة من المشاكل والتحديات التي تهدد هذا الكيان السياسي (اليمن الموحد) فبحسب منهج التحليل النظمي كل نظام سياسي يواجه تهديدات وعليه أن يستجيب لها بشكل يضمن بقاءه واستمراره، وقد شكلت مواجهة تلك التحديات المحكّ العملي الأول لاختبار قدرة الدولة اليمنية والمجتمع على التعامل مع الديمقراطية كمسار جديد في الحياة السياسية (الروحاني، 2008، ص ص.285-295).

وقد حدد ثامر كامل الخزرجي في كتابه النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية فيما يلي:

أولا- إشكالية الشرعية: وتعتبر من أهم التحديات التي يمكن أن تواجه أية دولة، فكيف بدولة مستحدثة مثل دولة اليمن بعد الوحدة، والمقصود بالشرعية هو مدى شعور أغلبية المواطنين بالرضا على النظام الحاكم، وتتحقق الشرعية حينما تكون إدراكات النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع بطريقة تحفظ للمجتمع تماسكه.

ثانيا- إشكالية المشاركة السياسية: تعتبر المشاركة السياسية مؤشرا مهما لقياس مدى ديمقراطية النظام السياسي، كما أنها تعتبر مؤشرا تفاعليا لاختبار صحة العلاقة بين المجتمع والدولة، والمقصود بالمشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون قصد التأثير في عملية صنع القرار وهو شكل من أشكال الممارسة السياسية.

ثالثا: إشكالية الوحدة الوطنية: تعتبر من أهم التحديات المطروحة أمام أي نخبة حاكمة في اليمن، نظرا لتركيبة المجتمع اليمني الذي يحوي قوى وتكوينات اجتماعية متعددة، قد تقود هذه الظاهرة إلى عدم الإجماع حول هوية واحدة في المجتمع وربما إلى تعدد الولاءات والانقسامات التي قد تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته.

فحسب ثامر كامل الخزرجي كلما تزايد الوزن العددي للأقليات وتزايدت درجة التمايز والانقسامات داخل المجتمع، وتوافر عنصر التنظيم (المدني والعسكري) للأقليات هذا إلى جانب الدعم الخارجي، تزايدت احتمالات وإمكانات مشاركتها في أعمال أكثر خطورة تشكل تحدي للأنظمة السياسية وتعميق إشكالية الوحدة الوطنية (الخزرجي، 2004، ص ص.177-188).

وحتى يكون تصور الانتقال إلى الديمقراطية ممكنا يجب أن تكون الوحدة الوطنية في وضعها السليم، فبحسب روستوك تشير الوحدة الوطنية إلى أن الأغلبية العظمى من المواطنين في ديمقراطية المستقبل لا يراودها أي شك فيما يخص المجتمع السياسي الذي تنتمي إليه، ولا تنتابها أي حساسية حول انتمائها إلى ذلك المجتمع السياسي؛ وفي حال قادت الانقسامات (العرقية والطائفية والجغرافية) إلى تشكيك جوهري في الوحدة الوطنية يجب عندئذ حل المشكلة أولا كي يتيسر الانتقال نحو الديمقراطية (سورنسن، 2015، ص.78).

الفرع الثاني: تأثير انتخاب علي عبد الله صالح رئيسا لليمن على مسار التحول الديمقراطي

تمثلت أول خطوة نحو الديمقراطية في تاريخ الجمهورية اليمنية في تكوين مجلس الرئاسة الأول والذي تم بموجب التوافق بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وتبع هذه الخطوة عدة قرارات أبرزها تشكيل مجلس وزراء ضم 39 عضو منهم أعضاء من الشطر الجنوبي وأعضاء من الشطر الشمالي، كما تم بعد ذلك تأسيس مجلس النواب الأول للجمهورية اليمنية في 24 ماي 1990.

وللتأكيد على إرادة اليمنيين ورغبتهم في التحول الديمقراطي كانت حرية الأحزاب والتنظيمات السياسية والتعددية الحزبية العلنية وحرية الصحافة من أبرز المعالم التي اقترنت بالوحدة اليمنية، حيث شهدت الفترة التي تلت قيام الجمهورية اليمنية تأسيس العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية وهذه الخطوات كانت بالفعل مؤشرات جيدة للانتقال الديمقراطي (الفرج، 2002، ص ص.79-82).

فالديمقراطية التي تترتب عنها وجود معارضة سياسية وحرية للصحافة وقضاء مستقل تعزز الآليات التي تملك إمكانات للحد من الفساد (ليبسيت س.، 2009، ص.232).

أهم ما ميز السنة الأولى للجمهورية اليمنية هو التحالف بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، فلقد اتضح الانسجام و التوافق بينهما جليا عند استفتاء الدستور، حيث قاد الحزبان حملة مؤيدة للدستور والاستفتاء، و نجحا في إقناع الشعب رغم رفض حزب الإصلاح ومعارضته لبعض مواد الدستور، وقد كانت نتيجة الاستفتاء إيجابية حيث بلغت نسبة الأصوات الموافقة على الدستور 98.3 %، بينما بلغت نسبة المعارضين 1.5 %، لكن في سنة 1992 بدأ التوتر يسود العلاقة بين الحزبين الحاكمين بسبب عدة عوامل، نذكر منها الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي أفرزتها حرب الخليج، بالإضافة إلى الخلل الأمني بسبب سلسلة من الاغتيالات طالت عناصر الحزب الاشتراكي.

ثم تم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي كانت دليلا لمواصلة السير باتجاه الديمقراطية، وعليه تم إجراء أول انتخابات برلمانية في تاريخ اليمن الموحد سنة 1993 والذي شهد مشاركة واسعة للأحزاب والتنظيمات السياسية (الفرج، 2002، ص ص.83-84).

وقد لاقت هذه الانتخابات البرلمانية في ربيع 1993 ترحيبا في الغرب باعتبارها انتصارا ديمقراطيا إلا أن نظام علي عبد الله صالح (رئيس مجلس الرئاسة) لم يحرص على ترسيخ تلك الانتصارات التي تم تحقيقها لحد تلك الساعة، وترك الجنوب يتدبر أموره لوحده بوسائل محدودة، وهكذا قرر قادة الجنوب متابعة المسيرة وحدهم، كما بادر عدد كبير من القادة السياسيين البارزين من زعماء القبائل بشكل خاص إلى الابتعاد عن علي عبد الله صالح، وضموا جهودهم إلى جهود أعدائه في الداخل و الخارج، ولقد خلق هذا التوتر انقساما حادا في البلاد، و أثر على مسار الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، وبعد قيام الحرب الأهلية في اليمن سنة 1994 بدا أن نظام الدولة الديمقراطية ينهار، وصارت الوحدة الوطنية الحديثة العهد مهددة (سند، 1995، ص.70).

في السنة ذاتها (1994) فاز علي عبد الله صالح بمنصب رئيس الجمهورية بنسبة 84 %، وأصبح عبد ربه منصور هادي نائبا لرئيس الجمهورية في 02 أكتوبر 1994، وكذلك نائبا لرئيس المؤتمر الشعبي

العام في المؤتمر العام الخامس سنة 1995، وفي سنة 1999 فاز علي عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية بحصوله على 96.3 من الأصوات وأدى اليمين الدستورية يوم 02 أكتوبر 1999 (الفرج، 2002،ص ص.123-124).

في سنة 2006 أعيد انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح وحصل على ولاية جديدة مدتها 7 سنوات، وأهم ما ميز هذه الانتخابات هو مقتل أحد مرشحي المعارضة اليمنية في الانتخابات الممثل للحزب الناصري الوحدوي على يد عناصر مجهولة (سعود، 2006، ص.04).

وكثيرا ما كان الرئيس السابق لليمن علي عبد الله صالح يؤكد في خطاباته على ترسيخ الديمقراطية في اليمن، لكن ما حصل هو أن السلوك السياسي للنظام الحاكم أدى إلى عدم تطور المؤسسات الديمقراطية، وهو ما نتج عنه انكماش التحول الديمقراطي، و الذي كان من أبرز مظاهره سباق الحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام و الحزب الاشتراكي اليمني في معركة السيطرة و التقاسم الوظيفي، ولم تتوقف المشاكل التي واجهتها دولة الوحدة عند حد التقاسم، بل واجه الوضع الجديد مشاكل اقتصادية و مالية و إدارية كبيرة، كانت جميعها نتيجة طبيعية لتأزم الوضع السياسي، الذي بدأ يتفاقم بفعل انكماش عامل الثقة بين القيادات السياسية المؤتلفة من الحزبين الحاكمين، وعدم قدرتها --بحكم الموروث- على التعامل مع مؤسسات الدولة بمعزل عن المفهوم الشمولي لإدارة و قيادة النظام (سعود، 2006، ص.06).

بالإضافة إلى ضيق حدود المشاركة السياسية مما أدى إلى تزايد الكره الاجتماعي وعدم الاستقرار في اليمن، خاصة عقب نتائج الانتخابات الرئاسية سنة 2006 وبزوغ الحراك الجنوبي الذي تطالب بعض فصائله بفك الارتباط (عبد الرحمن، 2011، ص.14).

كما زاد حرص علي عبد الله صالح على تعديل الدستور بشكل يضمن إعادة انتخابه من تأزم الأوضاع، فقد نصت التعديلات الدستورية المخطط لها على إلغاء المادة 112 من الدستور اليمني التي تحدد فترة الرئاسة بدورتين مدة كل منهما 7 سنوات وجعلتها مفتوحة أي أنها تمدد عمليا فترة رئاسة علي عبد الله صالح، وكان من المفروض أن يأتي مشروع إلغاء هذه المادة بعد نهاية فترة ولاية الرئيس علي عبد الله صالح سنة 2013 (الأغبري، 2011).

وحسب جوزيف شوم بيتر Joseph Schumpeter فإن الديمقراطية ليست إلا آلية لاختيار القيادة السياسية، فالمواطنون يعطون فرصة للاختيار من بين قادة سياسيين أنداد يتنافسون للحصول على أصواتهم، وما بين دورة انتخابية وأخرى، يتخذ رجال السياسة القرارات، وفي الانتخابات المقبلة يستطيع المواطنون استبدال المسؤولين الرسميين الذين انتخبوهم، وما الديمقراطية إلا هذه القدرة على الاختيار من بين القادة في وقت الانتخاب.

وبتعبير شوم بيتر فإن النهج الديمقراطي هو ذاك التنظيم المؤسسي الذي يتيح التوصل إلى قرارات سياسية والذي يكتسب فيه الأفراد القدرة على اتخاذ القرار بواسطة الكفاح التنافسي للحصول على أصوات الشعب (سورنسن، 2015،ص ص.27-28).

المبحث الثاني:

الفواعل الداخلية للأزمة اليمنية 2011

تشهد البيئة الداخلية اليمنية حالة من حركيات الفعل ورد الفعل بين مجموعة من الفواعل المحلية والتي تشكل أطراف الصراع في اليمن، باعتبار أنها تلعب دورا كبيرا في تفاقم الأزمة وتعقيدها، لأن بعضها يعمل بشكل غير مباشر على تنفيذ أجندات الدول الإقليمية ويعتبر وكيلا لها داخليا.

المطلب الأول: الفواعل الرسمية

مع استمرار التفاعلات السياسية والعسكرية في اليمن يصبح من الضروري التعرف على الفواعل الرسمية وتحديدا الأحزاب السياسية الكبرى التي تتصدر المشهد السياسي في اليمن.

- **حزب التجمع اليمني للإصلاح:**

هو أكبر حزب معارض في اليمن، لعب دورا مهما في إدارة عملية المشاركة في الحراك اليمني أو ما يطلق عليه داخليا بثورة 11 فيفري 2011 بآلية لافتة. فشباب الإصلاح كانوا الأصل الذي شكل البنيان الأساس والقاعدة الغالبة لشباب الساحات في مختلف محافظات الجمهورية. إلا أنه ظل ملتزما مع بقية القوى والأحزاب السياسية المعارضة الفاعلة في مسار الدعوة للإصلاح السياسي، ولم يعبر عن موقفه من الحراك صريحا بمفرده بل في صورة جماعية، وردت في إطار دعوة أحزاب اللقاء المشترك للمكونات الحزبية والمجتمعية كافة للنزول إلى الشارع ومساندة المحتجين المطالبين برحيل الرئيس علي عبد الله صالح عن الحكم.

وقد بقيت الأحزاب السياسية اليمنية بما فيها حزب الإصلاح مترددة في الإعلان عن المشاركة الرسمية العلنية في الحراك، وظلت متمسكة بمحاولة إقناع الطبقة الحاكمة بقبول الإصلاحات السياسية، وهو ما أثار غضب الشباب الثائر، فاستغلت السلطة هذا الأمر ودفعت جمهورا كبيرا من الشعب لتصور أن الأحزاب هي رأس الفساد وجوهر المشكلة، بحيث لا ينبغي إفساح المجال لها للمشاركة في الحراك كي لا تفسده، وقد عملت السلطة على اختزال مصطلح الأحزاب في التجمع اليمني للإصلاح مع التركيز على تسميته بالإخوان المسلمين و التحريض عليهم بوصفهم التنظيم الإرهابي الدولي، ثم عمدت السلطة إلى شن هجومات في مناطق متفرقة في اليمن واستخدمت خلالها كل أدوات الحرب حتى تصور أن الثورة ليست سلمية، ومع ذلك ظلت ساحات المعتصمين و ميادينهم متمسكة بمنهج السلمية.

وما يعلمه كل متابع للحراك الشبابي الشعبي اليمني أن الأحزاب وحزب الإصلاح بالخصوص هو من كان له الأثر الكبير في مسار الحراك، نظرا لحجمه واتساع قاعدته، ونظرا إلى جانب قدراته الإدارية والفنية والمادية (الدغشي، 2013،ص.18).

- **حزب المؤتمر الشعبي العام:**

تأسس المؤتمر الشعبي العام في صنعاء في 24 أوت 1982 وهو امتداد لفكرة "المؤتمر الشعبي" الذي تأسس عام 1965، أسسه الرئيس السابق علي عبد الله صالح ليكون قاعدة سياسية تجمع مختلف

الأحزاب والتنظيمات السياسية (قومية، يسارية، دينية)، وظل يطلق عليه اسم الحزب الحاكم لغاية 2011 (الروحاني، 2008، ص ص.317-319).

وبعد احتجاجات 2011 في اليمن بدأت الانقسامات داخل الحزب، وبدأ الخلاف بين صالح وهادي يظهر شيئا فشيئا، خاصة بعد رفض صالح تسليم رئاسة المؤتمر للرئيس عبد ربه منصور هادي، بالإضافة إلى تحالف الرئيس السابق علي عبد الله صالح وجناحه الموالي داخل الحزب مع حركة أنصار الله الحوثية، الأمر الذي تسبب باجتياح ميليشيات الحوثي للعاصمة صنعاء، وأغلب المحافظات اليمنية، والانقلاب على سلطة الرئيس منصور هادي (للدراسات، 2017، ص.05).

المطلب الثاني: الفواعل غير الرسمية.

تلعب الفواعل المحلية غير الرسمية أدوارا مختلفة في اليمن بفعل القوة التي اكتسبتها هذه الأخيرة لعدة اعتبارات (تاريخية أو سياسية أو دينية وما إلى ذلك)، وقد مكنها هذا الموقع والنفوذ من منافسة الدولة وحتى عرقلتها والتسبب في ضعفها إلى درجة أن أصبح احتمال تقسيم الدولة واردا جدا.

- **القبائل اليمنية:**

تعتبر القبائل في اليمن ركيزة أساسية في التركيبة الاجتماعية للبلاد، ولقد انخرطت القبيلة اليمنية في خضم الاحتجاجات بعد إعلان كبار مشايخ القبيلة اليمنية حاشد وبكيل، وهذا ما شكل ضربة قوية للنظام السياسي، وهو ما يمكن اعتباره تخلٍّ لهؤلاء المشايخ عن النظام السياسي والرئيس علي عبد الله صالح، وقد ساعد هذا الموقف على ارتفاع وتيرة الاحتجاجات، وفتح ساحات الاعتصام لانضمام أبناء القبائل اليمنية في الكثير من المدن اليمنية كصنعاء وعمران وغيرها (الحميري، 2013، ص.01).

وتمثل الدافع وراء مشاركة القبيلة في الاحتجاجات الشعبية في اليمن في رغبة الرئيس علي عبد الله صالح توريث الحكم لابنه، وتقليد أفراد أسرته أعلى المناصب في الدولة والجيش، مما أثار موجة حساسية وحربا أسرية في إطار قبيلة حاشد، لاسيما أسرة الأحمر، بالإضافة إلى التقصير الذي مورس في حق القبيلة ككيان وبنية اجتماعية وأفراد.

بالمقابل حاول النظام السياسي أن يشق صف القبيلة بواسطة مجموعة من المشايخ المرتبطين به في الوقت الذي أعلن فيه زعماء قبائل حاشد وبكيل تأييدهم للاحتجاجات في 2011، كان النظام قد اتجه نحو مجموعة أخرى من المشايخ لاستمالتها، فأوجد بذلك انقساما على مستوى القبيلة واستمر النظام في البحث عن أي أسباب لزيادة الخلاف بين هذه القبائل، فدخل مع القبائل التي أعلنت انضمامها للاحتجاجات في صراع مسلح دار في العاصمة صنعاء حول منازل آل الأحمر.

هكذا أصبحت القبيلة جزء من لعبة التوازنات في المشهد السياسي، إذ إن انضمامها إلى صف الأطراف السياسية يمنحها ثقلا أكبر، ويساعده على تغيير شروط اللعبة السياسية لمصلحته، وبعد تصاعد وتيرة الاحتجاجات تراجعت القبائل الموالية للنظام، نظرا لقوة قبيلتي حاشد وبكيل وكبرهما مما جعل النظام السياسي مضطرا لقبول مبادرة تسليم السلطة (الحميري، 2013، ص ص.07-08).

➢ **حركة أنصار الله الحوثية:**

الحوثية هي حركة أو تنظيم فكري ظهر باسم "الشباب المؤمن" في محافظة صعده عام 1990 بعد تحقيق الوحدة بين شطري اليمن وفتح المجال أمام التعددية، وقد أعلن عن نفسه في البداية كإطار تربوي وثقافي، إذ اقتصر نشاطه في ذلك الحين على تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض علوم الشريعة مع الأنشطة المصاحبة وكبر وفق رؤية مذهبية زيدية غالبة (الدغشي، 2013، ص.18).

وللحركة فكر سياسي وعقائدي يسعى لاسترداد الإمامة التي هي ركن أساسي من أركان العقيدة الدينية لدى عموم الفرق الشيعية، وقد دخلت الحركة منذ قيامها في حالة صراع مع الحكومة اليمنية، ولم يقتصر هذا الصراع على الأفكار أو المبادئ أو المعارضة السياسية، بل شمل أيضا الصدام العسكري (الحنيطي، 2016، ص.137).

وقد تحولت الحركة بفعل بعض العوامل إلى تنظيم عسكري مسلح بدءا من سنة 2004، وخاضت ست جولات من الحروب مع الجيش اليمني، مع العلم أن المناوشات بين الطرفين ظلت مستمرة طيلة فترة الهدنة المعلنة بين كل حرب وأخرى، رغم الإعلان الرسمي للجانبين بالالتزام بإيقاف الحرب، مع ملاحظة أن المبادرة بإيقاف الحرب عادة ما تبدأ من قيادة الجيش اليمني، وتحديدا من الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح (الدغشي، 2013، ص.32).

وبعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في اليمن سنة 2011 سارع الحوثيون إلى الانضمام لساحات التغيير بصنعاء وغيرها للمطالبة بإسقاط النظام الحاكم، وطمعا في توجيه ثورة الشباب وفق رؤيتهم المذهبية، وحرصا منهم على توسيع نفوذهم في اليمن بعد أن سلّمهم النظام إدارة محافظة صعده، وانشغل بمجابهة الاعتصام والمظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، وقد تمكن الحوثيون بالفعل من السيطرة على أغلب مديريات صعده (الحنيطي، 2016، ص.174).

وقد سمحت احتجاجات 2011 لحركة أنصار الله الحوثية بالتأثير في مستقبل النظام السياسي في البلاد، وساعدت الظروف المأساوية التي حدثت في اليمن منذ استقالة الرئيس علي عبد الله صالح الحركة الحوثية لتصبح القوة الرائدة في العملية السياسية في اليمن، وقد زادت الحكومة التكنوقراطية في ظل حكم الرئيس عبد ربه منصور هادي من تطرف خطاب الحركة الحوثية وموقفها العدواني تجاه من تعتبرهم خصوما لها، مما جعل الأطراف اليمنية بعيدة كل البعد عن التوصل لأي اتفاق (Blecua, 2015).

وقد حققت الحركة الحوثية بعد احتجاجات فبراير 2011 مكاسب عسكرية هامة مقارنة بالإسلاميين السنة والمعارضين القبليين في شمال البلاد، فضلا عن ظهور تحالف بين الحوثيين والموالين لصالح الذين شعروا بالتهميش من خلال المرحلة الانتقالية الجارية (Sari, 2017,p.04) .

➢ **جماعات الحراك الجنوبي:**

تعتبر جماعات الحراك الجنوبي القوة الأكبر في الجنوب، وتتكون من العديد من الحركات الجنوبية والانفصالية التي تقاتل بهدف استعادة دولة الجنوب، وفك الارتباط مع الشمال بموجب الوحدة بينهما التي قامت عام 1990، ويهدف الحراك الجنوبي إلى تأسيس مدينة عدن كعاصمة لجنوب اليمن (الهمداني، 2015، ص.04).

وكان لتصاعد وتيرة احتجاجات سنة 2011 انعكاسات كبيرة على الحراك الجنوبي، فالرغبة بتغيير النظام شملت كل مناطق اليمن، لكن يظل من الصعب التنبؤ بقدرتها على توحيد جهود التعبئة، فقد لاقت الدعوة إلى إسقاط الرئيس صالح أصداء في المحافظات الجنوبية التي شهدت العديد من التظاهرات في إطار توحدي، كما الأعمال التضامنية مع المدن اليمنية الكبرى التي تتعرض للقمع الدموي لقوات النظام قد أوجدت روابط بين الناشطين في الشمال و الجنوب، لكن بعض المحتجين العدنيين غيروا الشعار الرمزي للثورات العربية من شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" إلى "الشعب يريد تحرير الجنوب".

وقد تسبب التوسع العسكري لميليشيا الحوثي التي تحالفت في سنة 2015 مع وحدات الجيش التي كانت تحت قبضة الرئيس السابق علي عبد الله صالح في المحافظات الجنوبية في زيادة الشقاق بين الشمال والجنوب، كما أدى هذا التوسع إلى التعبئة العسكرية الجنوبية لمقاومة غزو القوات الشمالية (بواريه، بونفوا، و مرميه، 2017، ص ص.74-78).

➢ **تنظيم القاعدة:**

عقب احتجاجات فبراير 2011 ومع زيادة الاضطرابات السياسية في اليمن، استغلت الجماعات المتطرفة، وأولها تنظيم القاعدة وداعش في شبه الجزيرة العربية المظالم السياسية والغضب الشعبي من السلطة، وتمكنت من السيطرة على بعض الأراضي في اليمن، فقد فتحت حرب النظام على الحوثيين المجال أمام الجماعات المتطرفة لتعمل وتتوسع وتستغل الفراغ الموجود عن طريق تقديم الخدمات لليمنيين المحرومين، بغية كسب ثقتهم ودعمهم (O'Driscoll, 31 July 2017, p02).

وبلغت قوة تنظيم القاعدة أوجها في سنة 2015 بعد سيطرتها على المكلا خامس أكبر مدينة في اليمن، إلا أنهم انسحبوا منها في سنة 2016 بعد هجوم قوات التحالف بقيادة السعودية وبدعم أمريكي، ولا يزالون يحتفظون بموطئ قدم في اليمن إلى يومنا هذا (هارفي، 2018).

المبحث الثالث:

التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية

لطالما كان للبيئة الخارجية الإقليمية والدولية تأثير على الحياة السياسية اليمنية قبل الوحدة اليمنية وبعدها، فطبيعة التوازنات الإقليمية والحسابات الجيوسياسية التي ألقت بظلالها على بنية النظام السياسي و توجهاته كان لها كذلك انعكاساتها على القوى و التيارات السياسية اليمنية، وعند الحديث عن التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية لا يمكننا إغفال نقطة أساسية، وهي التهديدات التي تشكلها الأزمة اليمنية لدول العالم، و التي شكلت دافعا للعديد من الفواعل الدولية والإقليمية للتدخل في الشأن اليمني، على الرغم من أن ما يحدث هناك هو شأن داخلي، فضعف الدولة اليمنية ساهم في انتشار الجريمة المنظمة وهو ما يهدد الملاحة البحرية العالمية، كذلك انهيار الدولة اليمنية يعني تهديد لأمن دول الخليج خصوصا المملكة العربية السعودية التي لها حدود مع اليمن، والتي لعبت دورا كبيرا في تغذية

الأزمة اليمنية بحجة مواجهة إيران وحماية حدودها، كما يؤدي ضعف الدولة اليمنية إلى زيادة نشاط الجماعات المتطرفة، وأهمها تنظيم القاعدة وحتى تنظيم داعش بالإضافة إلى الحركة الحوثية.

المطلب الأول: مظاهر التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية

بالرغم من أن الأزمة اليمنية بدأت كأزمة داخلية سببتها عوامل متعددة دفعت بالشباب اليمني للخروج إلى الساحات والمطالبة بالتغيير، إلا أن هذه الأحداث سمحت للفواعل الإقليمية (السعودية وإيران) بأن تلعب دورا كبيرا في تغذية الأزمة من أجل السيطرة وزيادة النفوذ والعمل على حسم الأمور لصالحهم في اليمن، ولم يكن هذا ليحصل لولا وجود وكلاء وشركاء لهؤلاء داخل اليمن.

الفرع الأول: المبادرات الدبلوماسية كبداية للتدخل الخارجي المباشر في الشأن اليمني

لقد جاء التدخل الخارجي في الأزمة اليمنية في شكل دبلوماسي عبر المبادرات و الحلول المقترحة من طرف القوى الخارجية بعدما شكلت الأوضاع الحرجة في اليمن ابتداء من 2011 أهمية قصوى بالنسبة لهم، و خوفا من انهيار الدولة اليمنية، حاولت بعض الدول التدخل لإيجاد حل لتفادي تفاقم الأزمة اليمنية، فكانت المبادرة الخليجية التي قام بها مجلس التعاون الخليجي المكون من البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، حيث قدمت هذه الدول خطة من شأنها أن تسمح للرئيس صالح بالتنحي والانتقال السلمي للسلطة، لحل الوضع المتوتر بشكل متزايد، فقدمت دول مجلس التعاون الخليجي بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مبادرة في أوائل نيسان/أبريل 2011 وهي اتفاقية سياسية لتهدئة الأوضاع في اليمن و التي مهدت الطريق إلى انتقال سلمي ومنظم للسلطة.

وعلى الرغم من أن صالح قبل الاتفاق في البداية، إلا أنه رفض مراراً وتكراراً التوقيع إلا بعد اندلاع قتال خطير في صنعاء في أواخر أيار/مايو ومحاولة اغتياله في يونيو حزيران، واستغرق الأمر عدة جولات من القتال بين شهر ماي وسبتمبر مما أسفر عن مأزق دموي بين قوات صالح والجناح المسلح للمعارضة قبل أن يتفق حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة الرئيسية في نهاية المطاف على التوصل إلى اتفاق بوساطة الأمم المتحدة، وسمح هذا الاتفاق لليمن بالانتقال من حافة الحرب إلى عملية انتقالية (Holzapfel, 2014, p.06).

وبعد ذلك بقيت الأطراف الخارجية المتمثلة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تتابع مستوى تنفيذ الخطوات والإجراءات المنصوص عليها في المبادرة الخليجية، حيث تم بالفعل التقيد بأول خطوة والمتمثلة في تنفيذ التفويض الذي أصدره الرئيس لنائبه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 24 لعام 2011، وقد قام نائب الرئيس بموجب المرسوم الرئاسي بتوجيه الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة اعتمادا على الفقرة (ب) من الآلية التنفيذية، وتحدد موعدها في 21 فبراير 2012، كما تم تأليف حكومة الوحدة الوطنية مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه و تحالف أحزاب اللقاء المشترك، وحازت على ثقة البرلمان بتاريخ 28 فبراير 2012، كما أقرّ البرلمان المرشح التوافقي للانتخابات المبكرة عبد ربه منصور هادي، وتم بالفعل تدشين الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسة بحضور الأطراف الموقعة كافة وسفراء كل من دول

الخليج و الدول دائمة العضوية، وقد كانت المواقف متباينة بشأن الانتخابات المبكرة بين متفائل ومتشائم، يضاف إليها المواقف المتباينة لدى الأطراف غير الموقعة على المبادرة الخليجية، وهما الحراك الجنوبي والحوثيون، وهما طرفان أعلنا رفضهما للانتخابات الرئاسية باعتبار أنها لم تكن يوما هدفا من أهداف الثورة الشعبية، وربما تعمل على خلط الأوراق و تفقد الثورة الشعبية مضمونها (المحطوري، 2012، ص.ص.160).

وعلى ضوء ما ورد في الفقرة يمكننا أن نلاحظ زيادة التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية من خلال تنفيذ المبادرات الخليجية لحل الأزمة اليمنية، حيث عملت الأطراف الخارجية على فرض أجندتها على الأطراف الداخلية، ولم تسمح بانهيار النظام في اليمن، فتولي الرئيس عبد ربه منصور هادي الرئاسة في اليمن يخدم مصالحها بحكم علاقته بالسعودية هذا من جهة، ومن جهة أخرى عملت الدول الخليجية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية على تحقيق مصالحها من خلال السعي لتحقيق الاستقرار في اليمن لأن هذا يعني حماية أمنها القومي.

الفرع الثاني: الدعم الإيراني للحركة الحوثية وتأثيراته على مسار الأزمة اليمنية

نتيجة لفشل محاولات التسوية السياسية للصراع بعد رفض الحوثيين الالتزام باتفاقية السلم والشراكة التي وقعوا عليها، والاستيلاء بقوة السلاح على جل مؤسسات الدولة بالتوازي مع الحكومة الشرعية، شن التحالف العربي بقيادة السعودية عملية عسكرية أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم" في 26 مارس 2015 دعما للشرعية في اليمن ضد انقلاب الحوثيين وحلفاءهم من قوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح بعد أن اقتربت جماعة الحوثي من إحكام سيطرتها على اليمن شمالا و جنوبا، وهو ما اعتبرته تهديدا للأمن الإقليمي الخليجي ومن ورائه الأمن القومي العربي (حسن، 2017، ص.132).

وكان الحوثيون غير راضين عن الانتقال السياسي وحكومة عبد ربه منصور هادي الجديدة، وواصلوا تمردهم بحجة أنهم يريدون حماية ثقافتهم الزيدية، و في المقابل يعتقدون أن علي عبد الله صالح لا يترك السلطة بطريقة سلمية إلا بالشكل الذي يمكنه من الاحتفاظ ببعض النفوذ في اليمن، وربما العودة إلى الساحة السياسية، ومع ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة عملوا على الإطاحة تدريجيا بصالح وحلفائه مما أدى إلى إعادة تشكيل التحالفات، ووضع الحوثيين وصالح الأعداء السابقين في خانة الشركاء، ولكن هذا التقارب الانتهازي بقي فترة من الزمن، كما واجه هذا التحالف خلافات إذ كان الكل يريد الاحتفاظ بالسيطرة (Holzapfel, 2014, p.08).

وسعت المملكة العربية السعودية إلى فرض سيطرتها العسكرية والسياسية من خلال التحالف العربي والدعم العسكري الأميركي، وتنتهج أسلوب الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري، والحرب النفسية والإعلامية، مما أسفر عن تدمير البنية التحتية الاقتصادية الحكومية، وقتل المدنيين نتيجة الهجومات العسكرية والقصف العشوائي على المحافظات اليمنية، ولذا تعتبر المملكة العربية السعودية دون أدنى شك المساهم الأكبر في تعقد الأزمة اليمنية، ومن ثم فقد ساهمت في عدم الاستقرار في اليمن (نيا، دولت آبادى، و جاسب، 1395، ص.172).

وكل ذلك لمقاومة النفوذ الإيراني في الإقليم العربي عن طريق دعم سلطة الشرعية كما تسمى أيْ نظام عبد ربه منصور هادي، ومحاصرة أحد أذرع إيران في المنطقة العربية وتحديدا في اليمن وهو الحركة الحوثية.

ومن جهة ثانية تخوف المملكة العربية السعودية من النفوذ الإيراني لا يرتبط فقط بالتنافس على المكانة الإقليمية و النفوذ بل يرتبط بالأمن القومي السعودي في عمق البلاد الجنوبي، فقد تضاعفت هجمات الحوثيين على الأراضي السعودية، وكان أخطرها على الإطلاق هجوم أرامكو في بقيق وخريص مما أدى إلى تعطيل نسبة كبيرة من إنتاج السعودية من النفط.

وكما أن قرار المملكة العربية السعودية بخوض عاصفة الحزم في اليمن لم يكن قرارا ذا أبعاد استراتيجية تتعلق بالأمن القومي فقط، بل يتعلق كذلك بصراع السلطة الداخلي في المملكة، وهو ما يدخل ضمن ما طرحه الأمير محمد بن سلمان لرؤية المملكة لسنة 2030 وبرنامجها التنفيذي للخمسية الأولى منها، والذي عرف ببرنامج التحول الوطني 2020 وتبنيه لسياسة خارجية أكثر اقتحاما للقضايا الدولية والإقليمية والتي أثارت موجة غضب لأطراف داخلية وخارجية، لاسيما بعد قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي أين باتت السعودية في مأزق كبير (التلاوي، 2016، ص.01).

وفي المقابل كان موقف إيران داعما للثورة اليمنية وللحوثيين، ورفضت إيران التدخل العربي في اليمن، فراحت تدعم الحوثيين حتى وإن رفض المسؤولون الإيرانيون في البداية الاعتراف بتمويلهم للحوثيين وأنكروا ذلك، فهذا الدعم كان واضحا، ويمكننا القول إن هدف إيران من وراء هذا الدعم هو إطالة أمد النزاع في اليمن لأطول فترة ممكنة من أجل إضعاف القوات السعودية والإماراتية، مما قد يضطرهم للانسحاب أو على الأقل دفع ثمن باهظ في حالة النصر. ولهذا الغرض، فإن «حزب الله» ووسائل الإعلام الإيرانية قد دعمت بشكل لا لبس فيه الحوثيين تحت راية المقاومة، وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوفدت خبراء لتحسين فعالية القتال لدى الحوثيين وتزعم وسائل الإعلام الإسرائيلية أن فيلق الحرس الثوري الإيراني يعمل على تحسين قدرات الحوثيين العسكرية ويزودهم بالصواريخ مما حوّل اليمن الشمالي إلى أرض اختبار لـ «حزب الله» والصواريخ الإيرانية.

كما عمل الإيرانيون وحزب الله اللبناني على إطالة أمد المفاوضات بين الحوثيين والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً خلال عام 2016 قبيل المحادثات بين الحكومة اليمنية والحوثيين في الكويت، حيث سافر ممثلو الحوثيين بانتظام إلى لبنان للتشاور مع حزب الله، والعودة مع المطالب الجديدة التي في نهاية المطاف تعطل المناقشات، وكان كبير المفاوضين الحوثيين في الكويت، في البداية موافقا على اقتراح يقضي بإنهاء الحرب، لكن في وقت لاحق قد صدرت تعليمات فجأة لا لقبول الاتفاق.

ثانيا، مع زيادة التوترات مع الولايات المتحدة تستفيد الجمهورية الإسلامية بشكل متزايد من الحوثيين لإظهار قدرتها على زعزعة استقرار منطقة الخليج وتهدد أسواق الطاقة العالمية. فقد قام الحوثيون بشن عدة هجومات ضد أهداف داخل المملكة العربية السعودية، وبالنسبة لطهران يمكن القول إن الحوثيين هم من يعولون عليهم في صراعهم الحالي مع الولايات المتحدة، وعلى عكس حزب الله أو الحشد الشعبي في العراق، فإن إيران قد قامت بإخفاء دعمها للحوثيين، وتنفي بشدة دعم المجموعة.

وبالإضافة إلى ذلك، فهي تكسب نفوذا وتحقق أهدافها دون الدخول في صراع مباشر كما حدث في سوريا حيث كلف إيران الكثير (Alasrar, 2019, p.02).

ومما زاد من تعقد الأزمة اليمنية الخلاف الذي بات واضحا بين حلفاء الأمس؛ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والذي فتح أزمات جديدة داخل اليمن، حيث صارت الإمارات تتبع سياسات تدعم انقسام اليمن إلى جنوب وشمال من خلال دعمها للحراك الجنوبي، وقد شكل إعلان الإمارات عزمها سحب قواتها من اليمن الحافز الأساسي للحوثيين لشن مزيد من الهجومات على السعودية.

ومن منطلق نظرية الأمن للجهات الفاعلة السياسية أو الفواعل المؤمنة تسمي الأشياء كتهديد أو كقضية أمن قصد إضفاء الشرعية على أهدافها وأدوات تحقيق تلك الأهداف.

وتشير نظرية المركب الأمني الإقليمي إلى الوضع الذي تكون فيه القضايا الأمنية للدول متصلة ببعضها البعض، حيث يعرفها باري بوزان مركب الأمن الإقليمي على أنه مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الرئيسية بشكل متصل فيما بينها، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن تحليلها بمعزل عن بعضها البعض.

أي عدم إمكانية النظر إلى أمنها بشكل يفصلها عن بعضها البعض من الناحية الواقعية وهو ما ينطبق على المملكة العربية السعودية وإيران وحتى الإمارات العربية المتحدة. فكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أمنها ودرء التهديدات المحتملة بشكل يجعلها دائمة الاتصال ببعضها البعض.

ووفقا لمستوى التحليل في المركب الأمني الإقليمي، فإن الأمن هو ما تصنعه الدول وفقا لأنماط الصداقة والعداوة وعلاقات القوة في كل مركب أمني إقليمي، وبالتالي تركز نظرية الأمن على العوامل الجغرافية، حيث تبذل الدول مزيدا من التفاعل الأمني بينها وبين الدول المجاورة أكثر مما تبدله بينها وبين الدول التي تقع في مناطق متباعدة، كما أن ديناميات أمن الإقليم تتشكل من خلال التفاعل بين القوى الإقليمية، وليس فقط عن طريق قوة واحدة من بينها كما يحدث في المركبات المركزية (أبو حنيفة، 2020،ص ص.133-134).

وبناء عليه نقول: إن التفاعل الإقليمي بين إيران والسعودية هو قائم على أساس علاقة عداوة، بحيث يرى كل منهما الآخر تهديدا لأمنه.

وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى معضلة أمنية بحيث يعني التسلح لدى الأول عدم يقين لدى الآخر، إثر ذلك تسلح أحد الأطراف يجعل التهديدات أكبر من وجهة نظر الأول، إلى درجة تجعله يتسلح بدوره أيضا وهكذا. فالسعودية تشعر أنها مهددة من إيران، فتسعى للتسلح أكثر من إيران، وإيران بدورها تشعر أنها مهددة من السعودية فتتسلح أكثر وهكذا دواليك، والخلاصة هي أن السعي إلى الأمن بهذه الطريقة يؤدي إلى حالة من الارتباك لدى كافة الأطراف وهي معضلة أمنية (شتال، 2019، ص.109).

المطلب الثاني: رؤى مستقبلية بشأن الأزمة اليمنية

من خلال ما طرحناه يتبن لنا حجم الصراع في اليمن ومدى تعقده وتشابكه، وذلك بسبب التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية والتي بمجملها تعمل على رسم الخارطة السياسية في اليمن.

والواقع السياسي في اليمن لا يسير وفق إطار محدد، فالتحالفات تتغير، والحوارات تنتهي بحروب وصراعات، لذا لا يمكن على الإطلاق أن نطلق الأحكام ونصف الصراع في اليمن بأنه طائفي على العكس، هو ليس طائفيا بل هو صراع مصالح، وللأسف هذه المصالح لا تستقر بل تتغير بحكم المعطيات على أرض الواقع.

وهذا التعقيد الذي تتميز به الأزمة اليمنية يجعل إمكانية حصر مآلاتها أمرا صعبا جدا، فلا يمكن التنبؤ بسيناريو واحد، وهنا سوف نضع عددا من السيناريوهات:

الفرع الأول: سيناريو التسوية السياسية للأزمة

يعتمد هذا السيناريو على مدى قدرة الفواعل المحلية والفواعل الإقليمية (إيران والسعودية) على التوصل لاتفاق سياسي، يؤدي إلى وقف إطلاق النار ومتابعة عملية بناء السلام واستئناف مسار الانتقال الديمقراطي.

ولقد أكد المبعوث الأممي الخاص لليمن مارتن غريفيث أن المغامرة العسكرية والسعي نحو تحقيق مكاسب للسيطرة على الأراضي أمر غير مجدٍ، لأن تلك الحرب لا يمكن كسبها عسكريا، ولا يوجد بديل عن التسوية السياسية (الأوسط، 2020).

ويؤكد الحوثيون على لسان هشام شرف وزير الخارجية في الجماعة بحسب ما نشر في صحيفة رأي اليوم: أن مفتاح الدخول في تسوية سياسية شاملة هو وقف العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، تلك الخطوة تليها الخطوات السياسية والميدانية لإيجاد واقع سلام فعلي بين كل أطراف الصراع الدائر حالياً (اليوم، 2020).

وما يجدر بنا قوله هو أن إيران تؤكد دعمها للحل السياسي، بينما تجري السعودية مفاوضات للتوصل للحل السياسي، لكن في الحقيقة ارتفاع حدة الصراع الإقليمي بين الرياض وطهران، وسعي السعودية لاستثمار القرار الأمريكي بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران من خلال حسم الصراع عسكرياً ضد حلفائها في اليمن، وسعي طهران للرد على عزلتها من خلال تكثيف وجودها في اليمن واستنزاف السعودية بشكل أكبر، هذه التطورات في العلاقة بين السعودية وإيران تجعل جهود التوصل لحل سياسي هشة وتجعل منها أكبر عائق أمام السلام، كما أن انعدام الثقة بين القوى اليمنية وتحديدا حكومة منصور هادي، الحوثيين، والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات.

الفرع الثاني: سيناريو مواصلة الحرب مع إمكانية التقسيم.

إن المتتبع لخريطة سيطرة أطراف الصراع في اليمن لسنة 2020، يلاحظ ان الحكومة الشرعية استطاعت أن تسيطر على جز ء كبير من اليمن والمتمثل في المهرة، حضر موت، الجوف، مأرب، شبوة، أبين، جزء من الضالع، جزء من تعز، وأجزاء من الحديدة وحجة، أما الحوثيون فقد سيطروا على أجزاء

كبيرة من شمال اليمن، والمتمثلة في صعدة وعمران وصنعاء وذمار وإب، وسيطرت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة من الإمارات على بعض الأجزاء في جنوب اليمن.

خريطة رقم 02: مناطق السيطرة والنفوذ في اليمن

المصدر: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/2/اليمن-صنعاء-الحوثيون-اتفاق-الرياض، اطلع عليه 2020.10.24 الساعة 14.55.

ويتبين لنا من خلال هذا الانتشار لقوات النظام والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي أن سيناريو مواصلة الحرب وإمكانية التقسيم وارد بقوة، خاصة بعد إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي عن الإدارة الذاتية لجنوب اليمن في أبريل 2020، وبطبيعة الحال الدعم الإماراتي للمجلس الانتقالي ليس لأغراض انسانية إنه تحالف استراتيجي الغرض منه التموقع داخل اليمن والسيطرة على الموانئ اليمنية خاصة ميناء عدن، كما تسعى الإمارات للوجود عسكريا في الضفة الشرقية للبحر الأحمر (هلال، 2020).

ومن ناحية أخرى يستغل الحوثيون المواجهات بين قوات الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي لاسيما في ظل تطويرهم لترسانة جوية تعزز قوتهم، وتسمح لهم بالتقدم، خصوصا بعد الهجومات على الأراضي السعودية، مثل الهجومات على شركة أرامكو السعودية والخسائر التي تكبدتها على إثر ذلك؛ كما أن تدخل القوات الحكومية في الجنوب بهدف إعادة السلطة إلى عدن وترك الشمال تحت سيطرة الحوثيين سينتج عنه بدون شك احتمالية إعادة التقسيم.

وعند الحديث عن سيناريو تقسيم اليمن نذكر ما يسمى بخريطة حدود الدم التي نسبت لدوائر صنع القرار الأمريكي وإلى مفكرين في مقدمتهم برنارد لويس، وتتضمن هذه الخطة تقسيم الدول العربية على أساس طائفي وديني وعرقي إلى دويلات تتقاتل مع بعضها (مورو، 2016، ص.07).

وعليه سيناريو التقسيم يمكن أن يحدث حتى في الجنوب، فأبناء حضرموت لهم نزعة مناطقية واضحة، وبالتالي فاحتمال انقسام الجنوب إلى دولتين وارد، كما أن الصراع بين الشمال كذلك وارد، فالصراع بين الشمال الزيدي وباقي المحافظات الشمالية ذات الغالبية السنية سينتج عنه انقسام حاد قد يفضي إلى دولتين، كون الصراع بدأ يأخذ منحى مناطقي وطائفي معا (القدمي، 2015، ص.58).

الخاتمة:

ما يمكن قوله بناءا على ما سبق هو أن اليمن منذ أمد بعيد يعيش حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي من قبل الوحدة وبعد الوحدة بين شطري اليمن، وبالتالي من الخطأ القول إن موجات الربيع العربي التي بدأت في تونس ومن ثم انتشرت في دول عربية كثيرة هي السبب المباشر في بروز الأزمة اليمنية، فاليمنيون كانوا يعيشون في بيئة كلها مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية، ولذلك فإن موجات الربيع العربي كانت بمثابة المحفز للشباب اليمني للتعبير عن استيائهم من الوضع القائم، وتجاوز مخاوفهم من السلطة، ويمكننا أن نقول: إن هناك عوامل مختلفة ساهمت في بروز الأزمة اليمنية وتعقيدها:

- ✓ نجد في مقدمتها عدم التقارب بين القوى السياسية في اليمن، وعدم استمرارية الاتفاقيات بينها، لأن هذه الاتفاقيات لم تكن تتشكل وفق اعتبارات وطنية بل وفقا للمصالح، ووفقا لقاعدة تقاسم النفوذ والسلطة والمال، لذا حكم على تلك الاتفاقيات بعدم الاستمرارية، وفي ظل استمرار الأزمة السياسية بين النظام الحاكم (حزب المؤتمر الشعبي العام) والمعارضة على رأسها حزب الإصلاح اليمني -الذي هو امتداد لفكر الإخوان- وانسداد الحلول بينها، فهناك جهات أخرى عقدت من الأزمة والمتمثلة في حركة أنصار الله الحوثية، وهي جماعة متمردة مسلحة استولت على جزء كبير من الأراضي اليمنية، بالإضافة إلى نشاط الجماعات المتطرفة التي تكتسب أيضا زخما في المنطقة، و في مقدمتها تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية"، كذلك استياء اليمنيين الجنوبيين ورغبة بعضهم في الانفصال، ومن ناحية أخرى نجد الانقسامات الحادة داخل حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يعاني صعوبات كبيرة في البقاء موحدا و الحفاظ على استقلال قراره السياسي، وكل هذه الأمور ساهمت في تفاقم الأزمة الحالية في اليمن، لكن هذا لا يعني بأن الأطراف المحلية هي الوحيدة المسئولة عما يحدث في اليمن، و أن العوامل التي ساهمت في تعقد الأزمة اليمنية تقتصر على المشاكل السياسية والاقتصادية و الأمنية داخل البلاد.
- ✓ هناك عوامل أخرى عملت على تغذية الأزمة وزيادة حدة الصراع، وهي العوامل الخارجية، فالعديد من الانقسامات التي تطورت في هذا الصراع هي نتيجة لتصادم المصالح الجيوسياسية والإقليمية والدولية، وبالتالي تتجاوز اليمنيين مما يزيد من صعوبة إيجاد حل للأزمة اليمنية أو إدارتها.
- ✓ تسعى السعودية من خلال تدخلها في اليمن إلى وقف النفوذ الإيراني في المنطقة العربية ومنعها من تنفيذ مخططها الرامي لتشكيل هلال شيعي.
- ✓ تسعى السعودية كذلك إلى حماية أمنها القومي الجنوبي وتحصين نفسها من الهجمات الحوثية المدعومة من إيران.

✓ تسعى إيران لزيادة نفوذها في المنطقة العربية وتحديدا البحر الأحمر والتموقع في باب المندب الذي يعتبر مكسبا كبيرا لها بعد سيطرتها على مضيق هرمز.

✓ تسعى إيران إلى إطالة أمد الأزمة اليمنية من خلال دعمها للحوثيين بهدف إضعاف السعودية.

الإحالات والمراجع:

1. *Alasrar, F. A. (2019). Proxy of Convenience, Alliance of Necessity: How Iran Weaponized Yemen's Houthis. Washington: Arabia Foundation.*
2. *Blecua, R. (2015, 03 24). A revolution within the revolution: the Houthi movement and the new political dynamics in Yemen. Retrieved 04 21, 2019, from http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_en/contenido?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/ari16-2015-blecua-revolution-within-revolution-the-houthi-movement-and-new-political-dynamics-in-yemen.*
3. *Holzapfel, P. B. (2014). YEMEN'S TRANSITION PROCESS :between frag mentation and transformation. Washington: the United States Institute of Peace (USIP).*
4. *O'Driscoll, D. (31 July 2017). Violent Extremism and Terrorism in Yemen. Manchester : University of Manchester.*
5. *Sari, A. (2017). THE ARMED CONFLICT IN YEMEN: A COMPLICATED MOSAIC. Geneve: Geneva Academy .*
6. التلاوي، أحمد. (2016). تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
7. الحميري،م.ا. (2013). القبيلة ودورها في احتجاجات اليمن2012/2011. برلين: المركز الديمقراطي العربي.
8. الحنيطي، ر. أ . (2016). حركة أنصار الله الحوثية والتمدد الإيراني في منطقة الخليج العربي. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.
9. الدغشي، أ. م. (2013). الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي. الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.
10. الروحاني، ع.م. (2008). اليمن خصوصية الحكم والوحدة الديمقراطية. القاهرة: مكتبة مدبولي.
11. السويدي جمال سند. (1995). حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
12. الشرق الأوسط. (07 03، 2020). غريفيث: اليمن يمر بمنعطف خطير ولا بديل عن التسوية السياسية. تاريخ الاسترداد 15 05، 2020، من الشرق الأوسط: https://aawsat.com/home/article/2167946/غريفيث-اليمن-يمر-بمنعطف-خطير-ولا-بديل-عن-التسوية-السياسية
13. العتابي، أ.ش. (2006).الموقع الجيوبولتيكي لليمن أهميته و انعكاساته على أوضاعها الداخلية و الخارجية. مجلة كلية التربية الأساسية،(9)، (49)،ص ص. 225-249.
14. العتابي،عبد الزهرة شلش.(2008). الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب. مجلة كلية التربية الأساسية، 11 (52)،ص ص. 205-234.
15. العقاب. عبد الوهاب آدم. (2010). عبد الوهاب آدم العقاب، الوحدة اليمنية: دراسة وثائقية في تاريخ اليمن المعاصر من حكم الإمام إلى دولة الوحدة. دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع .

16. الأغبري.ف. (06 01، 2011). مشروع التعديلات الدستورية في اليمن بين القبول والرفض. تاريخ الاسترداد 19 05، 2020، من dw-akademie: https://www.dw.com/ar/مشروع-التعديلات-الدستورية-في-اليمن-بين-القبول-والرفض/a-14752712

17. الفرج، م. ح.(2002). معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن 1962- 1999. بدون: دار الكتب الوطنية.

18. القدمي، ح.ن. (2015). مسارات الصراعات الداخلية في اليمن. في. مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعتمدة في الشرق الأوسط. القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.

19. المحطوري ,ع .ا .(2012) .المسارات التاريخية للتدخلات الإقليمية والدولية في اليمن .Dans الثورة اليمنية الخلفية والأفاق .الدوحة :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

20. الهمداني،سماء. بارون،آ.، و المذحجي،م. (2015). أدوار اللاعبين المحليين في الحروب الدائرة في اليمن.(2)، صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ص ص.01-09.

21. الواليد ,أ .ح .(2019) .دور البراديم المعرفي الواقعي في تحليل السياسة الدولية قراءة في الأفكار النظرية و الأدوار السياسية .عمان :مركز الكتاب الأكاديمي.

22. برنارد شتال. (2019). فهم السياسة الدولية .برلين: دار بربارا بودريش.

23. بواريه،م. بونفوا،ل. و مرميه، ف. (2017). اليمن المنعطف الثوري. بيروت، لبنان: الفرات للنشر و التوزيع.

24. ثامر كامل الخزرجي. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان: دار مجدلاوي للنشر.

25. جوناثان فنتون هارفي. (25 10، 2018). تركيز التحالف الذي تقوده السعودية على طرد الحوثيين منح تنظيم القاعدة حيزا أكبر لإعادة التنظيم في اليمن. تاريخ الاسترداد 21 08 2019، من تركيز التحالف الذي تقوده السعودية على طرد الحوثيين منح تنظيم القاعدة حيزا أكبر لإعادة التنظيم في اليمن: https://carnegieendowment.org/sada/77335

26. حسن ,م .ف. (2017) .تطورات الأزمة اليمنية .مجلة آفاق عربية، (01)، ص ص.130-137.

27. دوغين ,أ .(2004) .أسس الجيوبولتيكا .ح .عماد ,بيروت :دار الكتاب الجديد المتحدة.

28. سعود،د. (2006). صالح: قصصنا شعرنا قبل ان يقصه لنا الآخرون. تاريخ الاسترداد 09 05،2017، من https://www.alquds.co.uk/صالح-قصصنا-شعرنا-قبل-ان-يقصه-لنا-الآخرو/

29. سورنسن ،غ. (2015). الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيرورات والمأمول في عالم المتغير . (عفاف البطاينة، المترجمون) الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

30. صحيفة رأي اليوم. (11 10، 2020). الحوثيون: وقف عمليات التحالف مفتاح التسوية السياسية في اليمن. تاريخ الاسترداد 17 10، 2020، من راي اليوم: https://www.raialyoum.com/الحوثيون-وقف-عمليات-التحالف-مفتاح-الت/

31. عبد الرحمن، سمير. الشميري، ه. (أفريل ، 2011). مطاعن الانتخابات والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية . مجلة دفاتر السياسة والقانون، (عدد خاص)، ص ص.01-24.

32. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. (2017). اليمن بعد تصفية صالح تداعيات وخيارات. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

33. مركز، ه.م.ا.ا. (2015). باب المندب: خطر الحرب الإقليمية وحق مصر في الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية، القاهرة: مركز هردو لدعم التعليم الرقمي

34. ليبسيت س.م ،و لينز، ج.س. (2009). الفساد و الثقافة و الأسواق. تأليف لورانس صمويل هنتنغن هاريزون،في. الثقافات و قيم التقدم (جلال شوقي، المترجمون، الإصدار 2). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

35. مورو،م. (2016). خرائط وسيناريوهات جديدة في الشرق الأوسط والعالم. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
36. نيا،ر.ا.، دولت آبادی، ع.ب.، و جاسب،نیکفر. (پاییز، 1395 ،). بحران یمن: بررسی زمینهها و اهداف مداخلات خارجی عربستان و امریکا. فصلنامه پژوهشهاي راهبردي سياست، (5) ، ص ص 172-198.
37. هلال، ع.ا. (02 01، 2020). اليمن 2020 تعرف على خريطة سيطرة أطراف الصراع. تاريخ الاسترداد 15 08، 2020، من الجزيرة: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/1/2/اليمن-صنعاء-الحوثيون-اتفاق-الرياض

الأزمة اليمنية صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية ـــــــ